دور المدن الصناعية واهميتها في تنمية الاقتصاد العراقي

المدرس الدكتور مؤيد حسن قاسم
المديرية العامة لتربية محافظة البصرة

الملخص:-

أن من أبرز الآثار التنموية للمدن الصناعية ضمن الحيز المكاني ، هو التنمية الصناعية التي تنعكس بدورها على التنمية الشاملة وتطوير البنى التحتية، كما تساهم في امتصاص الفائض من الأيدي العاملة في الأقاليم المتخلفة عبر توفير فرص عمل ومن ثم تقليل مخاطر البطالة ،فضلا عن خلق الإيرادات المتأتية من الضرائب المؤمل فرضها على السلع الشبيهة المستوردة وتوفير العملة الأجنبية نتيجة الأستغناء عن أستيراد السلع التي سيتم إنتاجها محلياً ، مما سيؤدي الى دعم الأقتصاد الوطني ، يتبين من خلال البحث ان المدن الصناعية تتوزع مكانيا في العراق اذ تنقسم الى : المدن الصناعية المنجزة وهي مدينة واحدة ، اما المدن الصناعية تحت الانشاء تتمثل بأربعة مدن ، و المدن الصناعية المقترحة قيد الموافقات الاولية وتبلغ اربع مدن صناعية ، في حين بلغت المدن الصناعية المخططة ثلاث مدن ، ان انشاء المدن الصناعية في العراق تتمتع بجدوى اقتصادية كبيرة لكن تواجهها بعض التحديات السياسية والامنية والاقتصادية التي من الممكن تجاوزها اذ ما عملت الجهات المعنية بجدية من اجل توفير المناخ الاستثمار الصناعي الملائم في البلاد .

The Role of Industrial Cities and Their Importance in the Development of the Iraqi Economy

Assistant Professor Dr. Muayad Hassan Qasim

Basrah Directorate of Education

Abstract:

One of the most prominent developmental impacts of industrial cities within the spatial space is industrial development. The impact of the industrial cities also reflect the comprehensive development and infrastructure development, and also contributes to absorbing the surplus of manpower in underdeveloped regions by providing job opportunities and, then, reducing the risks of unemployment, as well as creating revenue generated of the taxes that are hoped to be imposed on similar imported goods and the provision of foreign currency as a result of dispensing with the import of goods that will be produced locally. This will lead to supporting the national economy. As for the industrial cities under construction represented by four cities, and the proposed industrial cities are under initial approvals and amount to four industrial cities, while the planned industrial cities reached three cities. The establishment of industrial cities in Iraq enjoys great economic feasibility but faces some political, security and economic challenges that are possible to overcom it if the concerned authorities worked seriously in order to provide an appropriate industrial investment climate in the country.

المقدمة:-

يحتل موضوع المدن الصناعية اهمية كبيرة في اقتصاديات جميع البلدان ، مع تصاعد توجه الاقتصاديين والمهتمين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المكانية حول تحديد دور وأهمية المدن الصناعية ومستوى مساهمتها بالتنمية الاقتصادية.

ولهذا الاهتمام الواسع والمتزايد له مبرراته العلمية ، لاسيما انها تعكس بوضوح كبير لمستوى التطور الحاصل في القطاعات الاقتصادية ، وسعة القاعدة الصناعية وكفاءة الاداء الاقتصادي فيها ، لهذا فقد وجهت الانظار نحو دور وأهمية المدن الصناعية ، وتخطيطها التي تهدف الى تطوير الاقتصاد الوطني وتحسين تركيبه ورفع معدلات نموه .

تعد المدن الصناعية من اهم المشاريع الاقتصادية التي تعمل على معالجة المشكلات الاقتصادية ؛ لكونها تستوعب اعداد كبيرة من الايدي العاملة ، فضلا عن توفير ارض خصبة للمشاريع الاستثمارية لما تهيئ من بنى تحتية لإقامة المشاريع واستقدام المستثمر الاجنبي وما لهذا الاستثمار من اثار اقتصادية في تمويل المشاريع وتوطين التكنولوجيا واكتساب الخبرات الفنية من قبل الايدي العاملة المحلية ، كما تعمل على تنويع الاقتصاد وزيادة الانتاجية في القطاع الصناعي ، فضلا عن تقليص معدلات البطالة وزيادة مساهمة القوى العاملة من كلا الجنسين والعمل على تخفيض معدلات الفقر ، كما تعطي بُعدا مكانيا للتنمية ، ان عملية تخطيط المدن الصناعية يستلزم العناية بتوفير البنى التحتية والتكنولوجيا لتكون المدن الصناعية لها جدوى اقتصادية فعالة ومحفزة للتنمية الاقليمية.

مشكلة البحث : مشكلة البحث عبارة عن محاولة الاجابة عن التساؤلات الاتية :

١- ما اهمية المدن الصناعية في العراق ؟

٢- ماهي التحديات التي تواجه المدن الصناعية في العراق ؟

٣- ما دور المدن الصناعية في الاقتصاد العراقي ؟

فرضية البحث

١- للمدن الصناعية اهمية كبير في الاقتصاد الوطني .

٢- ثمة جملة من التحديات التي تواجه مشاريع المدن الصناعية في العراق .

٣- ان المدن الصناعية في العراق لها ابعاد اقتصادية .

هدف البحث : يهدف البحث الى اظهار دور المدن الصناعية في تنمية الاقتصاد الوطني ، فضلا عن دراسة اهم التحديات التي تواجه انجاز المدن الصناعية في العراق ، مع اقتراح سبل لمعالجة تلك التحديات .

منهجية البحث : اعتمد البحث على منهجين هما : الوصفي والكمي الذي اعتمد على تحليل البيانات الإحصائية.

حدود البحث : تتمثل حدود البحث المكانية لجمهورية العراق بجميع محافظاته ، ماعدا اقليم كرداستان العراق ، الذي يقع بين قوسي طول (٤٥ ´ ٣٨ °) و(٤٥ ´ ٤٨ °) شرقاً ودائرتي عرض (٥ ´ ٢٩ °) و(٢٢ ´ ٣٧ °) شمالاً، وتتمثل الحدود الجغرافية للعراق بالجمهورية الاسلامية الأيرانية من الجهة الشرقية ، وتركيا شمالاً، وسوريا من الشمال الغربي، والمملكة الاردنية غرباً، والمملكة العربية السعودية من جهة الجنوب والجنوب غربي، والكويت والخليج العربي من جهة الجنوب كما في خريطة(١)، اما الحدود النوعية فاقتصرت على المدن الصناعية في العراق ، في حين الحدود الزمانية تحددت بالعام ٢٠٢٠.

اولا – مفهوم المدن الصناعية

ان المدن الصناعية عبارة عن مساحات مخصصة لاقامة المنشآت الصناعية وتكون متكاملة من جميع النواحي الخدمية ومشغولة كلياً أو جزئياً بصناعات قائمة، ، وتقوم هيئات مسؤولة من اختصاصات مختلفة (إقليمي، ومعماري اقتصادي، وجغرافي) بتخطيط هذه المدن وتنميتها وفقاً لخطة شاملة، من أجل الاستغلال الصناعي وتطوير الصناعات، وتتضمن هذه الخطة تفصيلًا عن الشوارع وخطوط النقل والمرافق العامة، والخدمات المشتركة الاقتصادية والاجتماعية والفنية، سواء الموجودة منها، أو التي ستوفر للصناعات التي تستقر فيها ، وأن تحتوي ضمن حدودها مجموعة من المصانع التي تمثل فروع صناعية متنوعة مثل التكامل، والتعاون، وتعمل هذه العلاقات على تركيز العمليات الإنتاجية، وبذلك تخلق قيمة اقتصادية عالية تساعد على الاستغلال الكامل لموارد الثروة الطبيعية، والسرعة في العمليات الإنتاجية، وبالتالي العمل على زيادة الإنتاج وتقليص نفقات العمل .

ثانيا ـ المقومات الجغرافية للمدن الصناعية في العراق

١ـ المقومات الطبيعية للمدن الصناعية في العراق

أـ الموقع الجغرافي والمساحة

يتمتع العراق بموقع جغرافي هام اذ يحتل قلب العالم ، وان للموقع تأثيراً على النشاط الصناعي ، اذ تميز موقعه بأهمية كبيرة لتشجيع إقامة المدن الصناعية ، وتأتي تلك الاهمية من واقع سياسي أو موقع بحري متميز مثلا فالمناطق الحرة في الموانئ تعد مواقع جاذبة للعديد من الفعاليات الاقتصادية ، ومنها الصناعية لما تتمتع به من حرية حركة راس المال والاستثمار وعمليات الاستيراد والتصدير وحركة قوة العمل للصفة السياسية والاقتصادية والقانونية التي اكتسبتها ، مما يشجع على إقامة المدن الصناعية فيه

خريطة (١)

حدود منطقة الدراسة عام ٢٠٢٠

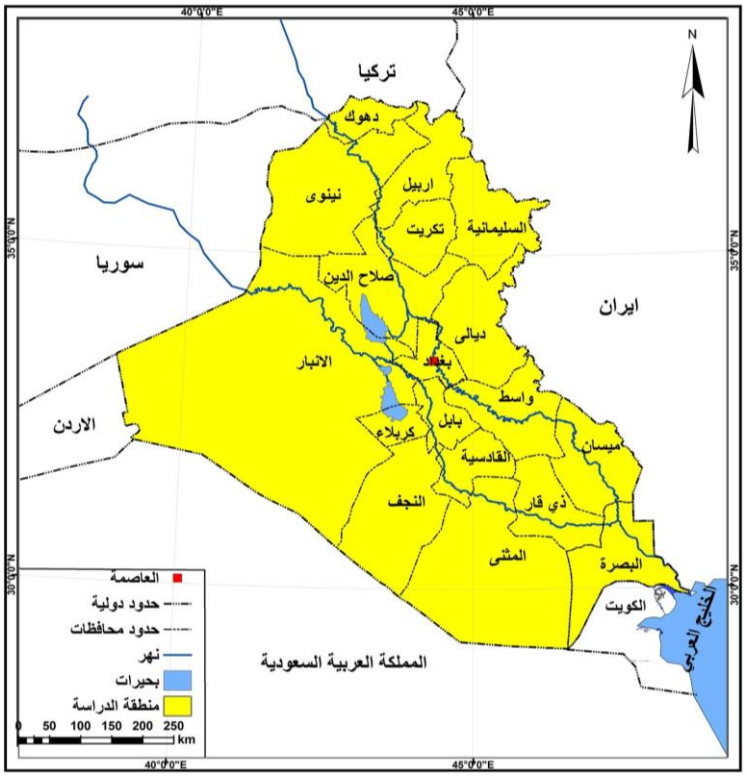

المصدر: وزارة التخطيط العراقية ، قسم نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة العراق الادارية ، ٢٠١٧.

، التي تتضمن المنشآت الصناعية كتلك الموجهة بموادها الاولية المستوردة ، او القائمة على التصدير منتجاتها نحو الخارج[١].

ان المساحة الارض من المقومات المكانية الضرورية لقيام المدن الصناعية لما تتطلب هذه المدن من مساحات كبيرة لتقيم عليها منشآتها وعمليات التفريغ والخزن والشحن ، فضلا عن اماكن الخدمات الاجتماعية ، التعليمية والصحية والدينية والترفيهية والامنية والاقتصادية الخ ..

علاوة على التوسع في المستقبل للمدن الصناعية وان العراق يتمتع بمساحات كبيرة كما موضح في جدول (١) اذ تتباين مساحات الاراضي في محافظات العراق ، مما يتيح فرصة لاقامة تلك المدن لما متوفر من مساحات واسعة وتم تخصيصها فعلا الى المدن الصناعية في العراق حسب الموافقات الاصولية .

جدول (١)

مساحات محافظة العراق لعام ٢٠٢٠

المحافظات	المساحة كم ٢	نسبة مساحة المحافظة	المحافظات	المساحة كم ٢	نسبة مساحة المحافظة
نينوى	٣٧٣٢٣	٨,٦	صلاح الدين	٢٤٣٦٣	٥,٦
كركوك	٩٦٧٩	٢,٢	النجف	٢٨٨٢٤	٦,٦

ديالى	٩٦٧٩	٤,١	القادسية	٨١٥٣	١,٩
الانبار	١٣٧٨٠٨	٣١,٧	المثنى	٥١٧٤٠	١١,٩
بغداد	٤٥٥٥	١	ذي قار	١٢٩٠٠	٣
بابل	٥١١٩	١,٢	ميسان	١٦٠٧٢	٣,٧
كربلاء	٥٠٣٤	١,٢	البصرة	١٩٠٧٠	٤,٤
واسط	١٧١٥٣	٣,٩			

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩، باب الاول ، الاحوال الطبيعية ،جدول (١/١)أ.

ب- التكوين الجيولوجي

إنَّ دراسة التركيب الجيولوجي للعراق ؛ لمعرفة ما إذا كانت الأرض ملائمة وغير معرضة للفياضانات أو الانهيارات ، فضلا عن الكشف عن الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والمعادن والمياه الجوفية والتربة ونوعيتها واسباب تباين السطح كما موضح في خريطة (٢) ، علاوة على تحديد أثر التركيب الجيولوجي في انشاء المنشآت الصناعية من خلال الأثر الذي يمكن أن يتركه التاريخ الجيولوجي الذي مر به الاقليم في تحديد طبيعة وبنية الصخور فيه ، ومن ثم انواع المعادن المتاحة للاستثمار الصناعي له علاقة واضحة بأنواع الصناعات الممكن اقامتها ، كما يبدو أثره واضحاً في تحديد نوع التربة وقدرتها على تحمل الاثقال والانشاءات وعلى مستوى المياه الجوفية ، ومن ثم نوع وكلف الانشاءات ومدى ثبات الاسس ، كما أن التركيب الجيولوجي له تأثير على نوعية التربة ومدى ملاءمتها للزراعة[٢] ، التي تعد من مصادر المواد الاولية في الصناعة.

جـ- المواد الاولية

تعد المادة الاولية من المقومات الاساسية لقيام الصناعة وان توافر المادة الاولية في اقليم ما ، يعد عاملا موقعيا في قيام الصناعة فيها ، المواد الاولية وهي المواد التي تصنع منها السلع المختلفة التي يستعملها الانسان ، وقد تكون مواد خامات زراعية أو معدنية ، وان توفر المواد الاولية يعد من المقومات الاساسية للتنمية الصناعية ووفرتها وتنوعها في البلاد يهيئ لذلك البلاد ظروفا افضل لاقامة المدن الصناعية [٣]. وان العراق يتمتع بثروات طبيعية هائلة تؤهله لأقامة كثير من الصناعات كما يلاحظ من جدول (٢) إذ يتضح بالإمكان استمرار هذه الصناعات واقامة المدن الصناعية ، نظراً لتوافر المواد الاولية محليا والتي تدعم قيام مثل هذه الصناعات التي تحتاج إلى استثمارات ضخمة لتمويلها لذا فان وجود احتياطيات. كافية مؤكدة تعطي الحافز لقيام هذه الصناعات وتوطنها بجدوى اقتصادية مربحة من خلال التامين لحصولها على هذه الامدادات من مواد الاولية المحلية .

د- الوقود والطاقة

يعد الوقود عنصرا اساسيا لا عنى عنه في توطين المدن الصناعية في العراق ، وتتوفر هذه الامكانيات عبر تواجد عدة مصافي للنفط متوزعة في البلاد والتي من الممكن ان ترفد المدن الصناعية بما تحتاجه منشآتها الصناعية بكافة انواع الوقود ، وعلى العموم ان مصادر الوقود لم تؤدي الى تركز الصناعة في العراق ، وانما ساعدت على انتشارها حينما تتوفر المقومات الضرورية الاخرى ، يلاحظ من جدول (٢) ان العراق يحتوي على احتياطات ضخمة تقدم الضمانات للاستثمارات طويلة الامد.

تعتمد الصناعة على الطاقة الكهربائية ومصدرها الشبكة الوطنية ، فضلا عن الموالدات الكهربائية ، اما المدن الصناعية فقد تم انشاء فيها محطات كهربائية كبيرة من الممكن توفر الفائض من الطاقة الكهربائية وامكانية الاستفادة منه في المناطق المجاورة لها.

خريطة (٢)

التكوينات الجيولوجية للعراق

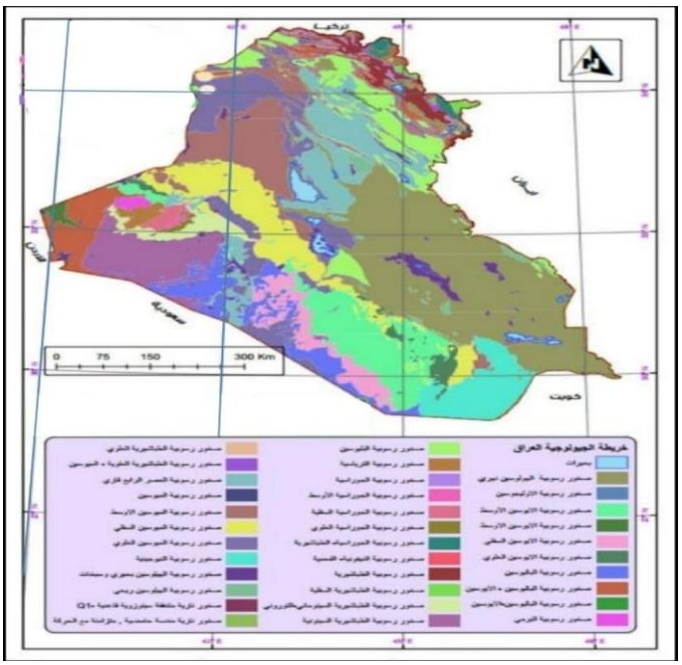

المصدر: الجامعة العربية ، الخريطة الجيولوجية والمعدنية للوطن العربي ، ٢٠٠٩.

جدول (٢)

كميات الاحتياطي والانتاجي للنفط الخام والغاز الطبيعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)

السنة	الغاز الطبيعي مليار متر مكعب		النفط الخام مليون برميل	
	الاحتياطيات	الانتاج	الاحتياطات	الانتاج
٢٠٠٣	٣٢٨٥	٤٣,٥	١١٥٠٠٠	١٩٨,٩
٢٠٠٦	-	-	١١٥٠٠٠	٥٤٩,٣

٢٠٠٩	٣١٠٠	١٦٨,٨٥	١١٥٠٠٠	٦٩٥,٤
٢٠١٢	-	-	١٤١٣٠٠	١٠٦٦
٢٠١٤	٣١٥٨	٢١٨,٥٣	١٤٤٢٠٠	١٢٦٢

المصدر:

١-علي حسين خميس، نقل النفط وأثره على التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافي (دراسة في جغرافية النقل)، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ،٢٠١٦، ص٥٨.

٢-شكر محمود جاسم ، صناعة الغاز الطبيعي في العراق الواقع وافاق المستقبل ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،٢٠٠٤، ص٢١-٢٦.

٣-امجد صباح عبد العالي الاسدي ، الغاز الطبيعي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠) دراسة تقويمية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، ٢٠١٣، ص٦٧.

٤-كاظم عبد الوهاب حسن الاسدي ، راشد عبد راشد الشريفي ، الخسائر الاقتصادية لحرق الغاز في منشآت شركة غاز الجنوب في محافظة البصرة ، وقائع مؤتمر العلمي الاقتصاد العراقي ملامح الانهيار وفرص الاختيار ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠١٦ ، ص١٤٣، ١٤٩.

٢- المقومات الاقتصادية والبشرية للمدن الصناعية في العراق

أ- السكان والايدي العاملة

ان تأثير الايدي العاملة في توطين المدن الصناعية يأتي من خلال تقييم القوى العاملة والتي تنقسم الى ايدي عاملة ماهرة وايدي عاملة غير ماهرة ، وان امر توفير الايدي العاملة الماهرة اصبح سهلا وميسورا ما دامت هناك اعداد سكانية وقوى عاملة وتوفر التعليم المهني في كافة مستوياته في جميع انحاء العراق .

وما تجدر الاشارة اليه ان عدد سكان العراق بلغ حسب اسقاط سكاني في عام (٢٠١٩) (٣٩١٢٧٨٨٩) نسمة وبلغت نسبة السكان العاملين ٥٦,٤٥٨% من اجمالي سكان العراق كما موضح في جدول (٣) الذي يبين التطور السكاني ونسبة القادرين على العمل للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩) مما تقدم يمكن الاستنتاج توفر الايدي العاملة التي يمكن ان ترفد المنشآت الصناعية التي تشيد في المدن الصناعية في العراق .

جدول (٣)

التركيب العمري لسكان العراق والاهمية النسبية لفئة النشطة اقتصاديا للمدة (٢٠١٧-٢٠١٩)

سنة التعداد	الفئات العمرية			المجموع	نسبة فئة ١٥-٦٤ سنة
	اقل من ١٥ سنة	١٥-٦٤ سنة	٦٥ سنة فأكثر		
٢٠١٧	١٥٠٢٩٥٤٢	٢٠٩٦٧٨٧٣	١١٤٢١٠٤	٣٧١٣٩٥١٩	%٥٦,٤٥٧
٢٠١٨	١٥٤٢٨٠٣٢	٢١٥٢٣٧٥٩	١١٧٢٣٩١	٣٨١٢٤١٨٢	%٥٦,٤٥٦
٢٠١٩	١٥٨٣٣٦٥٧	٢٢٠٩٠٩٥٤	١٢٠٣٢٧٨	٣٩١٢٧٨٨٩	%٥٦,٤٥٨

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، جهاز الاحصاء المركزي ، احصائية السنوية ،٢٠١٨-٢٠١٩ ، الباب الثاني احصاءات السكان والقوى العاملة ،جداول (٧/٢)أ ،(٧/٢) ب ،(٧/٢) ج .

ب- النقل والتسويق

يعد النقل من ابرز المقومات الصناعية التي تؤثر في تحديد مواقع المدن الصناعية واصبح تحديد الطاقات الانتاجية يبنى على اساس جودة وتوفر هذا المقوم الذي له دور كبير في توطين المدن الصناعية علا وة على المقومات الاخرى .

ويعرف النقل بانه مجموعة الطرق والاساليب والوسائل التكنولوجيا والاجراءات التنظيمية والاقتصادية التي تهدف الى نقل الانسان وانتاجه من مكان لآخر ، اذاً فمهمته تغيير مواقع الانتاج فالنقل يؤدي وظيفة ربط جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ببعضها ، اي بمعنى انه يعمل على خلق الارتباط بين مواطن الانتاج والاستهلاك والخدمات[٤].

يعد النقل مكملا لعملية الانتاج الصناعي فأي سلعة لا تكون لها قيمة اقتصادية او فائدة إلاّ اذا نقلت و وصلت الى يد المستهلك ، او على الاقل الى السوق او الى تاجر الجملة وكما هو معروف تكون اثمان المواد الاولية في العمليات التجارية متضمنة تكاليف نقلها الى مكان المصنع، كما تكون اثمان المواد المصنوعة متضمنة تكاليف نقلها الى السوق، وبعبارة اخرى ان تكاليف النقل في صناعة ما تكون جزءً من التكاليف الكلية لإنتاج منتجاتها ، لهذا تميل كل صناعة ان تختار مكانها في المواقع التي تتوفر فيها وسائط النقل التي تناسب لنقل مواردها الاولية ولنقل منتجاتها المصنوعة[٥].

اما التسويق فهو مقوم مهم في انجاح اي مشروع اقتصادي واستمرارية انتاجه فكلما زادت مرونة التسويق زاد تطور المنشآت الصناعية ، على الرغم من توافر مقومات قيام الصناعة من مواد خام وقوى عاملة وراس مال وغيرها ولكن عدم توفر السوق المناسب قد يكون عقبة اساسية أمام قيامها ونجاحها وقد يكون السوق عاملا حاسما في نجاح الصناعة وقيامها على الرغم من افتقار الدولة إلى بعض المقومات الاخرى [٦].

وأن حجم السوق يعتمد على حجم السكان الذي يتمثل بأعداد السكان وتوزيعهم الجغرافي والمستوى المعاشي الذي ينعكس على القدرة الشرائية وعرف العراق بنشاطه التجاري الناجم عن تعدد اسواقه وتنوع بضائعه ، نتيجة ازدياد في اعداد سكان العراق ، إذ يلاحظ من جدول (٤) أن مجموع اعداد السكان في العراق قد شهد تطور خلال المدة (٢٠١٦-٢٠١٩) إذ بلغ عدد

السكان عام ٢٠١٩ (٣٩١٢٧٨٨٩) نسمة ، كما يسهم ارتفاع المستوى المعاشي في نمو الاسواق أي يرتبط تطور السوق بعلاقة طردية مع المستوى المعاشي الذي يتأتى من ارتفاع الدخل الفردي للاسرة ،

جدول (٤)

اسقاطات سكان العراق حسب المحافظات والبيئة للمدة(٢٠١٦- ٢٠١٩)

السنة	سكان الحضر	سكان الريف	المجموع
٢٠١٦	٢٥٦٢٧٨٢	١٠٩٠٦٣٤١	٣٦١٦٩١٢٣
٢٠١٧	٢٥٩٤٠٥٥٥	١١١٩٨٩٦٤	٣٧١٣٩٥١٩
٢٠١٨	٢٦٦٢٨٣٣٣	١١٤٩٥٨٤٩	٣٨١٢٤١٨٢
٢٠١٩	٢٧٣٣٨٠٠٥	١١٧٨٩٨٨٤	٣٩١٢٧٨٨٩

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩،الباب الثاني ، التعداد العام للسكان، جداول ، (٦/٢) أ ،(٦/٢) ب ،(٦/٢) ج ،(٦/٢) د.

كلما زاد المستوى المعاشي زادت مستلزمات الحياة الضرورية، ولما يشهده المجتمع من تحسن في المستوى المعاشي للسكان في العراق نتيجة ارتفاع الدخل الفردي للاسرة كما يتبين من جدول (٥) اذ يتضح لنا تطور متوسط نصيب الفرد للمدة (٢٠١٥ – ٢٠١٨).

جدول (٥)

متوسط نصيب الفرد العراقي من الدخل القومي للمدة (٢٠١٥-٢٠١٨) بالدينار العراقي

السنة	متوسط نصيب الفرد
٢٠١٥	٤٦٢١٦٢٦
٢٠١٦	٤٥٧٩٤٤٢,٤
٢٠١٧	٤٩٣٩١١٠,١
٢٠١٨	٥٤٢٠٠٨٢,٩

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩،

الباب الرابع عشر ، الحسابات القومية ،جدول (٤/١٤).

أما الاسواق الخارجية فان العراق يمتلك عدة منافذ برية تربطها مع دول الجوار التي يمكن الاستفادة منها في توسيع الاسواق الخارجية ، فضلاً عن الموقع البحري يجعله قريب من السوق الدولية.

د- السياسة الحكومية

ان التشريعات القانونية التي قامت بها الحكومة مؤخراً الخاصة بهيئة المدن الصناعية ذات اهمية كبيرة ، لرتباطها بالجوانب الاقتصادية وسياسية واجتماعية وفنية ، واستنادا الى ذلك تعد سياسة الحكومة من خلال تشريعاتها وسيلة للتحكم في التنمية الصناعية وتوطين المدن الصناعية في العراق.

لهذا شرع قانون المدن الصناعية رقم (٢) لسنة ٢٠١٩ الذي تشكلت بموجبه هيأة المدن الصناعية العراقية التي تعنى بمتابعة وتنفيذ استراتيجية وطنية لتنمية المدن الصناعية في العراق[٧].

ثانيا ـ أهمية المدن الصناعية

تحتل المدن الصناعية في عالمنا المعاصر مركزاً هاماً في اقتصاد أية دولة ؛ لكونها تعمل على تنمية الصناعات المحلية وخلق فرص عمل بغية استيعاب الايدي العاملة ، والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ، وخدمة المجتمع المحلي والحفاظ على مقدراته وممتلكاته.

نتيجة لرغبة الحكومة في توجيه النشاطات الاقتصادية وايجاد مجالات منتجة للعمالة المحلية المتزايدة ، بعد تزايد وعي الرأي العام ودعوته الى الاصلاح السياسي والاقتصادي والبحث عن مصادر الدخل القومي بديلة عن النفط وتنويع مصادره ، ونتيجة لتظافر هذه العوامل فقد اتجهت الحكومة الى انشاء المدن الصناعية للاعتماد عليها في استثمار الموارد المتاحة وتحقيق مردود اقتصادي واجتماعي ، وتشريع قانون المدن الصناعية لغرض تنظيم إنشاء وتطوير وإدارة وتشغيل المدن الصناعية وصيانتها وفقاً لتجارب معاصرة وبهدف تشجيع الاستثمار الخاص وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية.

فضلا عن ان التجمعات الصناعية داخل المدن الصناعية يمكن ان تقلل تكاليف الإنتاج للمنشآت الصناعية الواقع ضمنها ، عبر الاستخدام المشترك للمرافق العامة للحد من الاستثمار الإضافي ، واستخدام القرب الجغرافي وتوفير تكاليف المواد ونقلها ، وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج ، كما تعمل على التبادل الحر للقوى العاملة في المنشآت الصناعية ، أي وجود سوق عمل متخصص ، من ناحية ، تحسين المهارات المهنية ونوعية العمل ؛ من ناحية أخرى ، مرونة الطلب على العمالة ، والحد من تكاليف العمالة. فضلا عن تبادل الخبرات الفنية والادارية ، ما يؤدي إلى إنشاء تعاون بين المنشآت الصناعية ، وبالتالي تقليل تكاليف الانتاج الصناعي[٨].

ومن الجدير بالذكر ان المدن الصناعية تكمن اهميتها على النحو الاتي:

١- تعمل على جذب الاستثمار المحلي والخارجي.

٢- كما تعمل على دعم القطاع الخاص لاسيما الصناعات الصغيرة وتفعيل دورها في تطوير القطاع الصناعي.

٣- تقليل التلوث داخل المدن ضمن المحددات المسموح بها عالميا.

٤- فضلا عن اختيار اماكنها بعيدة عن المدن السكانية لدراء خطر التلوث البيئي ، علاوة عن ، سهولة جمع ونقل المخلفات الخطرة من المدن الصناعية وفقاً للقوانين والمحددات البيئية .

٥- المحافظة على مصادر المياه من خلال ترشيد استخدامه فضلا عن استخدام نظام اعادة التدوير المياه الناجمة عن العمليات الصناعية .

٦- فضلا عن تخفيف مشكلات ومعاناة القطاع الزراعي الذي يعاني أوضاعا صعبة ؛ نتيجة للظروف السائدة وتذبذب الانتاج الزراعي من خلال اقامة المشاريع الصناعية التي تحتاج الى مواد اولية زراعية ، وكذلك تحقيق الموازنة في الاستخدام الأمثل والأنسب للموارد الطبيعية والبشرية ، رفع مستوى الاقتصاد المحلي من خلال استقطاب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال ، وجذب الخبرات العلمية والفنية.

ثانيا- التوزيع المكاني للمدن الصناعية في العراق.

ان المدن الصناعية الحديثة متوزعة في كافة أنحاء العراق لغرض تشجيع القطاع الخاص ؛ لأقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تخدم الأقتصاد الوطني ، بعد أن تكفلت المؤسسات الحكومية بتنفيذ مشاريع البنى التحتية ، المتمثلة بالمديرية العامة للتنمية الصناعية ،فضلا عن التشكيل الجديد لهيأة المدن الصناعية ، وقد تم الأستعانة بشركات تصميمية كفوءة وذات مهارات كبيرة ولها خبرة في مجال التصاميم والتنفيذ لغرض أقامة هذه المدن الصناعية. ومن الجدير بالذكر ان المدن الصناعية في العراق قد تم تصميمها على اسس و معايير معينة تتناسب مع المدن الصناعية العالمية على نحو الاتي :

١- الخدمات الاقتصادية
٢- الخدمات الاجتماعية
٣- الخدمات العامة

اذ تنقسم المدن الصناعية في العراق الى:

١- المدن الصناعية المنجزة

مدينة ذي قار الصناعية

نظرا للتطور الذي تشهده دول العالم والمتضمن أنشاء المدن الصناعية تتضمن عدد من الصناعات المتنوعة أو المحدوده من خلال توفير المكان والبنى التحتية اذ تبلغ مساحة المحافظة ١٢٩٠٠ كم^{٢} كما تمتلك المحافظة موارد بشرية اذ بلغ عدد سكان المحافظة ٢١٥٠٣٣٨ نسمة[٩] ، وتوافقا مع التوزيع الجغرافي للتنمية الاقليمية ، تم انشاء مدينة ذي قار الصناعية اذ تبلغ مساحتها الاجمالية ٥٠ هكتاراً وتقع في ناحية أور مقاطعة ٤٨ الصخرية الشرقية ، اذ يتبين من جدول (٦) ان عدد قطع المشاريع الصناعية قد بلغ ٩٤٨ قطعة ، ان مشروع مدينة ذي قار الصناعية بدء عام ٢٠١٢ وبتكلفة اجمالية بلغت ٢٥٠ مليار دينار عراقي[١٠] ، ويكون موقعها

خارج مركز مدينة الناصرية بمسافة ٧ كم، كما يلاحظ من خريطة (٣) وذلك للتقليل خطر التلوث البيئي ، فضلا عن امكانية التوسع في المستقبل.

جدول (٦)

تصميم مدينة ذي قار الصناعية لعام ٢٠٢٠

الخدمات الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات العامة
عدد قطع صناعية ٩٤٨	مركز صحي	شبكات الماء
شبكة التغذية الكهربائية	مدارس	بنايات نقابية ومعاهد تدريب
خدمات الأسواق	المناطق الخضراء	بناية البنك
مناطق الخزن	بناية الجامع	مركز أطفاء
الطرق وشبكة المواصلات	بناية الاتصالات	شبكة مياه أطفاء الحريق
محطة الوقود	المباني التجارية والخدمية	بناية مركز الشرطة
بناية الميزان الجسري	بناية المطعم والكافتيريا	شبكة مياه الامطار
خدمات تخزين	المنطقة السكنية	بناية الأسعافات الأولية

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على ، المديرية العامة للتنمية الصناعية https://gdid.gov.iq/index.php

خريطة (٣)

التوزيع الجغرافي للمدن الصناعية تحت الإنشاء في العراق ٢٠٢٠

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:
١- برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Arc gis 10.2).
٢- وزارة التخطيط العراقية ، قسم نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة العراق الادارية ، ٢٠١٧.

٢- المدن الصناعية تحت الانشاء.

أ- مدينة البصرة الصناعية

ان انشاء المدينة الصناعية في محافظة البصرة ، تهدف الى احتضان وتشجيع المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة ، لقد تم تخصيص موقع المشروع في محافظة البصرة ضمن القطعة المرقمة ٣٠ مقاطعة ٤٣ اركلي في محافظة البصرة خور الزبير كما في خريطة (٣) والتي تبعد ٥٥٠ كم جنوب بغداد في قضاء الزبير غرب البصرة والتي تقع على الطريق البري المؤدي الى الطرق السريعة ، وعلى خطوط السكك الحديدية ، فضلا عن قربها من الموانئ وتبلغ مساحة المشروع ٧ هكتار وعدد القطع المخصصة للمشاريع الصناعية بلغت ٦٩ قطعة ، كما تتميز المحافظة بتوافر الموارد الطبيعية المتمثلة بمساحة الاراضي ، كما يلاحظ من جدول (٧) ان مساحة المحافظة تبلغ ١٩٠٧٠كم^{٢} ، علاوة على الثروة الطبيعية النفط والغاز الطبيعي ، فضلا عن الموارد البشرية اذ يبلغ عدد سكان المحافظة ٢٩٨٥٠٧٣ نسمة بحسب الاسقاط السكاني لعام ٢٠١٩.

جدول(٧)

المدن الصناعية تحت الانشاء في العراق لعام ٢٠٢٠

المدينة الصناعية	تاريخ التاسيس	التكلفة الاستثمارية (مليار دينار)	عدد سكان المحافظة (نسمة)	مساحة المحافظة (كم^{٢})	نسبة الانجاز
مدينة البصرة الصناعية	٢٠١١	٦١١	٢٩٨٥٠٧٣	١٩٠٧٠	%٦٠
مدينة النجف الصناعية	٢٠١٦	٦٩٠	١٥١٠٣٣٨	٢٨٨٢٤	%٨٥
مدينة نينوى الصناعية	٢٠١١	١٨٨	٣٨٢٨١٩٧	٣٧٣٢٣	-
مدينة الانبار الصناعية	٢٠١٧	٤٤٨	١٨١٨٣١٨	١٣٧٨٠٨	%٣٥
مدينة النهروان الصناعية	٢٠١١	٣٤٢	٨٣٤٠٧١١	٤٥٥٥	%٧٠

المصدر: ١- من عمل الباحث اعتمادا على ، المديرية العامة للتنمية الصناعية https://gdid.gov.iq/index.php.

٢-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩،الباب الثاني ، التعداد العام للسكان، جداول ،(٦/٢)أ.

تحتوي مدينة البصرة الصناعية على الخدمات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية كما موضح في جدول (٨) الذي يتضمن تصميم مدينة البصرة الصناعية ، فضلا عن الخدمات العامة على وفق تصاميم عالمية للمدن الصناعية ، وخصص مبلغ اجمالي قدره ٦١١ مليار دينار عراقي ، لإنشاء المدينة الصناعية ، وبدء العمل بالمشروع عام ٢٠١١ ، ثم توقف عام ٢٠١٤ ، لعدم توفر التخصيصات المالية ، بسبب الازمة الاقتصادية بعد احداث الاضطرابات الامنية التي سببتها العمليات الارهابية بما يسمى (داعش) وثم اعاد العمل بمشروع مدينة البصرة الصناعية وهو تحت الانشاء اذ وصلت نسبة الانجاز فيها الى ٦٠% عام ٢٠٢٠.

جدول (٨)

تصميم مدينة البصرة الصناعية عام ٢٠٢٠

الخدمات الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات العامة
عدد المنشآت الصناعية ٦٩	مركز صحي	مصارف
الطرق وشبكة المواصلات	بناية تجارية والمكاتب التجارية	مكتب أرتباط لدوائر الدولة
خدمات الأسواق	بناية الروضة	مركز أطفاء
الميزان الجسري	المناطق الخضراء	شبكة مياه أطفاء الحريق
محطة الكهرباء	البحيرات الصناعية	أدارة المدينة
شبكة الكهرباء وشبكة الأنارة	شبكة الأنترنيت	شبكة مياه الامطار
معرض المنتجات	شبكة المجاري	وحدة معالجة النفايات
خدمات تخزين		بناية الأسعافات الأولية

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على ، المديرية العامة للتنمية الصناعية https://gdid.gov.iq/index.php.

ب- مدينة النجف الاشرف الصناعية

تقع المدينة الصناعية في النجف على القطعة المرقمة (٨ مقاطعة ٢٤,٢٥ /عيون الشجيج) وبمساحة اجمالية ١٥٠ هكتاراً وتبعد عن مركز مدينة النجف بحدود ١٥ كم وتقع المدينة في منطقة بحر النجف جنوب غرب العاصمة بغداد وتبعد عنها حوالي ١٦١ كم ، لقد تم المباشرة بالمشروع عام ٢٠١٦ وبتكلفة اجمالية بلغت ٦٩٠ مليار دينار عراقي ويتبين من مراجعة جدول (٧) ان نسبة انجاز مدينة النجف الصناعية بلغت ٨٥% ،كما يلاحظ من جدول (٩) ان تصميم مدينة النجف الصناعية ينقسم الى عدة خدمات ، اقتصادية واجتماعية فضلا عن الخدمات الاجتماعية ،

جدول (٩)

تصميم مدينة النجف الصناعية

الخدمات الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات العامة
عدد القطع الصناعية ٢٠٠٠	مركز صحي	شبكات الماء
محطة كهربائية	روضة	بنايات نقابية ومعاهد تدريب
خدمات الأسواق	مطعم	مصرف
مناطق الخزن	الجامع	مركز أطفاء
محطة الوقود	دار استراحة	بناية مركز الشرطة
بناية الميزان الجسري	بناية المطعم والكافتيريا	شبكة مياه الامطار
وحدة معالجة المياه الثقيلة	بحيرات صناعية	أبراج مراقبة
بناية المعرض	حدائق وفضاءات مفتوحة	وحدة معالجة النفايات
خدمات تخزين	المنطقة السكنية	بناية الأسعافات الأولية

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على ، المديرية العامة للتنمية الصناعية https://gdid.gov.iq/index.php.

اذ من المتوقع توفير اكثر من ٢٠٠٠ قطعة صناعية بمساحة ١٢٥٠-١٥٠٠ م٢ للقطعة الواحدة ، فضلا عن الخدمات الاجتماعية ، والخدمات العامة التي من الممكن ان تخدم المحافظة التي تتضمن اعداد من السكان بلغ ١٥١٠٣٣٨ نسمة بحسب الاسقاط السكاني لمحافظة النجف لعام ٢٠١٩.

جـ - مدينة نينوى الصناعية

تشغل مدينة نينوى الصناعية مساحة كبيرة ، اذ تبلغ ١١ هكتاراً ، وتقع شمالي العراق ومركزها الموصل ، وتبتعد عن بغداد ٤٦٥ كم ، وتضم كافة المتطلبات الحديثة للمدن الصناعية واراضي مخصصة للصناعات الخفيفة والمتوسطة بواقع ١٧٠ قطعة صناعية كما موضح في جدول (١٠) تصميم مدينة نينوى الصناعية ، وبمساحة ١٢٠٠ متر مربع للقطعة الواحدة وبدء العمل بالمشروع عام ٢٠١١ , اذ تم تخصيص الكلفة الاستثمارية البالغة ١٨٨ مليار دينار، وتتميز محافظة نينوى بتوافر الموارد الطبيعية والبشرية ، اذ تشتهر بوجود الكبريت ، وزراعة البنجر والقطن ، فضلا عن وجود الحجر والكلس بكميات كبيرة ، ويبلغ عدد سكانها ٣٨٢٨١٩٧ نسمة بحسب الاسقاط السكاني لعام ٢٠١٩، فضلا عن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمحافظة نينوى .

جدول (١٠)

تصميم مدينة نينوى الصناعية لعام٢٠٢٠

الخدمات الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات العامة
عدد القطع الصناعية ١٧٠	مركز صحي	بناية الادارة العامة
خدمات الأسواق	المناطق الخضراء	بناية البنك
مناطق الخزن	بناية الجامع	مركز أطفاء
الطرق وشبكة المواصلات	بناية الاتصالات	شبكة مياه أطفاء الحريق
بناية المحولات	المباني التجارية والخدمية	بناية مركز الشرطة
بناية الميزان الجسري	بناية المطعم والكافتيريا	شبكة مياه الامطار
وحدة معالجة المياه الثقيلة	مناطق مواقف السيارات	أبراج مراقبة
بناية المعرض	شبكة المجاري	وحدة معالجة النفايات
خدمات تخزين	المنطقة السكنية	بناية الأسعافات الأولية

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على ، المديرية العامة للتنمية الصناعية https://gdid.gov.iq/index.php.

د ـ مدينة الانبار الصناعية

تعد محافظة الانبار من اكبر محافظات العراق من حيث المساحة ، اذ تبلغ ١٣٧٨٠٨ كم^{٢} (١١)، بذلك شغلت مدينة الانبار الصناعية ٧٥ هكتاراً من اصل مساحة المحافظة ، وتعد ثالث اكبر المدن الصناعية في جميع الوحدات الادارية في العراق وشكلت نسبة ٧،٣١ % من مساحة العراق الاجمالية ، اذ تقع في منطقة حصوة الشامية ، وبدء العمل بالمشروع عام ٢٠١٧ ، وقد تم تخصيص الكلفة الاستثمارية بـ ٤٤٨ مليار دينار عراقي ، وبلغت نسبة الانجاز فيها ٣٥% ، ويلاحظ من جدول (١١) ان مدينة الانبار الصناعية صممت على عدد قطع ١٨٤٧ قطعة صناعية وتهدف الى توفير فرص عمل لسكان المدينة البالغ ١٨١٨٣١٨ نسمة حسب الاسقاط السكاني لعام ٢٠١٩ ، فضلا عن توسيع في الأبنية وتأجيرها ومضاعفة الطاقات للمحطات الخدمية وبيع الفائض وخلق الأيرادات ، مما يؤدي الى دعم الأقتصاد الوطني وأدخال التكنولوجيا الحديثة وتوطينها لتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة والتخفيف من الضغط على الخدمات.

جدول (١١)
تصميم مدينة الانبار الصناعية لعام ٢٠٢٠

الخدمات الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات العامة
عدد القطع الصناعية ١٨٤٧	مركز صحي	شبكات الماء
شبكة التغذية الكهربائية	روضة	بنايات نقابية ومعاهد تدريب
خدمات الأسواق	مطعم	مصرف
مناطق الخزن	الجامع	مركز أطفاء
الطرق وشبكة المواصلات	فندق	شبكة مياه أطفاء الحريق
محطة الوقود	دار استراحة	بناية مركز الشرطة
بناية الميزان الجسري	بناية المطعم والكافتيريا	شبكة مياه الامطار
وحدة معالجة المياه الثقيلة	بحيرات صناعية	أبراج مراقبة
بناية المعرض	مركز ترفيهي	وحدة معالجة النفايات
خدمات تخزين	المنطقة السكنية	بناية الأسعافات الأولية

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على ، المديرية العامة للتنمية الصناعية .https://gdid.gov.iq/index.php

هـ - مدينة النهروان الصناعية (محافظة بغداد)

تقع مدينة النهروان الصناعية جنوب مدينة بغداد بـ٢٠كم على مقاطعة ٣ وبمساحة اجمالية بلغت ١٦٠ هكتاراً وتعد من اكبر المدن الصناعية في الوحدات الادارية للبلاد ، علما ان مساحة محافظة بغداد تبلغ ٤٥٥٥ كم^{٢}، كما مبين في جدول (٧) وباشر في المشروع عام ٢٠١١ ، لكن واجه المشروع عدة تحديات منها الظروف الامنية ، علاوة على الاوضاع الاقتصادية ويلاحظ من جدول (١٢) ان تصميم مدينة النهروان الصناعية ، مقسمة الى عدة قطع ، اذ بلغت ٤٠٠٠ قطعة صناعية بمساحة ١٠٠٠م٢ للقطعة الواحدة ، وصل المشروع الى ٧٥% من نسبة الانجاز، اذ تهدف هذه المدينة الى احتضان مجموعة من المشاريع الصناعية المتوسطة والصغيرة ، مما يتيح لاصحاب المشاريع الصناعية للقطاع الخاص لانشاء مصانعهم وتحقيق نوعا من الترابط والتكامل بين هذه الصناعات لتواجدها في مكان واحد مما يساعد في تغطية احتياجات بعضها بعض ، علاوة على ذلك توفير فرص عمل لسكان محافظة بغداد البالغ٨٣٤٠٧١١ نسمة حسب اسقاط السكاني لعام ٢٠١٩ ، كما تتضمن المدينة الصناعية خدمات التخزين .

جدول (١٢)

تصميم مدينة النهروان الصناعية محافظة بغداد لعام٢٠٢٠

الخدمات الاقتصادية	الخدمات الاجتماعية	الخدمات العامة
عدد القطع الصناعية ٤٠٠٠	مركز صحي	مكتب الادارة
محطة كهربائية	روضة	شبكات الماء
خدمات الأسواق	مطعم	مركز تدريب مهني
مناطق الخزن	الجامع	مصرف
الطرق وشبكة المواصلات	فندق	مركز أطفاء
محطة الوقود	دار استراحة	شبكة مياه أطفاء الحريق
بناية الميزان الجسري	بناية المطعم والكافتيريا	بناية مركز الشرطة
وحدة معالجة المياه الثقيلة	بحيرات صناعية	شبكة مياه الامطار
بناية المعرض	حدائق وفضاءات مفتوحة	وحدة معالجة النفايات
خدمات تخزين	المنطقة السكنية	مكاتب عمل

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على ، المديرية العامة للتنمية الصناعية https://gdid.gov.iq/index.php.

٣-المدن الصناعية المخطط لها.

ان عملية التخطيط للمدن الصناعية ترافقها عدة امور ، فلا يتم انشائها إلا بموافقة الجهات المختصة ووفقا للضوابط والشروط ، والتأكيد على الالتزام بالموصفات والمعايير الدولية ، وبما ان العراق يمر في مرحلة مفصلية من مراحل التطور الاقتصادي لهذا لجأ الى تخطيط المدن الصناعية من اجل تحقيق التطور الاقتصادي وانبثق عنها تخطيط عدة مدن صناعية في العراق كما يلاحظ من خريطة (٤) اذ تتوزع المدن الصناعية المخططة على النحو الاتي:

أ - مدينة كركوك الصناعية

ب - مدينة صلاح الدين الصناعية

جـ - مدينة القادسية الصناعية

ومن المؤمل الشروع بأنشاء هذه المدن الصناعية التي من الممكن ان تحدث تنمية اقليمية في المحافظات المذكورة لما توفره من فرص عمل ، فضلا عن البنى التحتية وانتاج السلع الاستهلاكية والوسيطة علاوة على السلع المنتجة.

٤-المدن الصناعية المقترحة.

ان المدن الصناعية المقترحة في بعض محافظات العراق والتي حاليا تسعى هيأة المدن الصناعية العراقية استحصال الموافقات الرسمية لغرض اكمال تصاميمها وفقا للمعايير العالمية

، ومن المؤمل المباشرة في انشائها ، التي توزعت مكانيا على الوحدات الادارية في العراق كما يتبين من خريطة (٤) التي توضح التوزيع الجغرافي للمدن الصناعية المقترحة في العراق على النحو الاتي:

أ - مدينة كربلاء الصناعية

ب - مدينة واسط الصناعية

جـ - مدينة بابل الصناعية

د - مدينة ميسان الصناعية

خريطة (٤)

التوزيع الجغرافي للمدن الصناعية المخطط لها والمقترحة في العراق ٢٠٢٠.

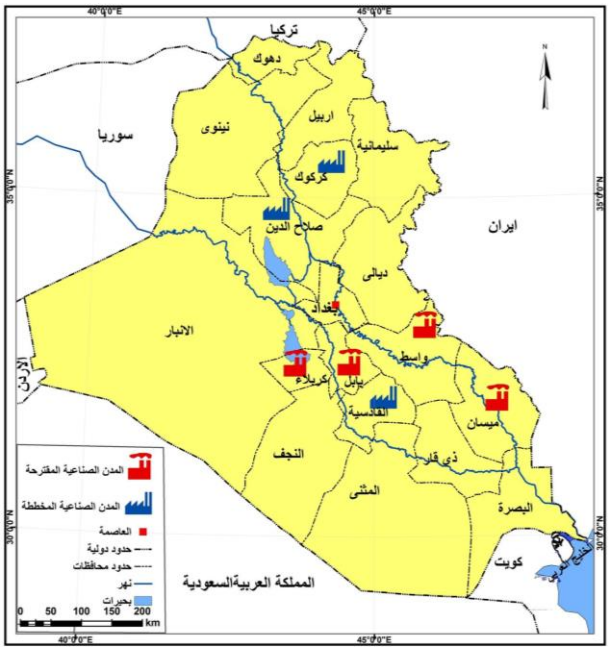

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على:

١- برنامج نظم المعلومات الجغرافية (Arc Gis 10.2).

٢- وزارة التخطيط العراقية ، قسم نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة العراق الادارية ، ٢٠١٧.

ثالثا – التحديات التي تواجه المدن الصناعية في العراق.

مما يثير الشكوك والتساؤلات حول امكانية الاستمرار والمضي قدما في انجاز المدن الصناعية في العراق هو تحديات عدة يمكن اجمالها على النحو الاتي :

١- التحديات السياسية والامنية

يعد الاستقرار السياسي والامني احد المحددات الرئيسة في اتخاذ القرار الاستثماري ، اذ ان البلاد الذي يتمتع بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم واستقرار الحكومات وطبيعة

العلاقات بين الاحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة داخل البلاد تساهم في توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمار ، وان عدم الاستقرار السياسي والامني يعد عائقا امام الاستثمارات ، اذ يسهم بوجه خاص في هروب رؤوس الاموال المحلية والى تقييد الاستثمارات الاجنبية عن التدفق الى الداخل(١٢)

فضلا عن تعرضهم الى عمليات الابتزاز والمساومة من قبل المسؤولين ضعاف النفوس في المؤسسات المختصة ، واستهدافهم وتهديدهم وترصدهم من قبل العصابات ، فإن المستثمر لن ينجذب إلى البلاد مستقبلٍ نظرٍ لغياب الجانب الأمني، فإن ذلك يعد عائقاً أمام فاعلية هذا القطاع واستدامته، لاسيما إذا تعلق الأمر بالجانب الأمني اذ يعد الأمن هو عصب الاستثمار الاقتصادي فرجال الأعمال واصحاب رؤوس الأموال يستثمرون في المناطق الآمنة التي تكفل لهم عائدات وفوائد مالية(١٣) .

٢ ـ التحديات الاقتصادية

ضعف ومحدودية الاستثمارات الصناعية اللازمة لاستقطاب التكنولوجيا الصناعية الحديثة التي تتطلب استثمارات مالية ضخمة. مما يجعل أمكانية جذب واستقطاب أنشطة صناعية كبيرة ذات تكنولوجيا متقدمة باتجاه تحقيق التنمية الصناعية الى العراق في غاية الصعوبة ما لم يتم توفير الاستثمارات الصناعية والقوى العاملة الماهرة والخدمات اللازمة لتحقيق ذلك. كذلك عدم توفر التخصيصات المالية في الميزانيات العراقية ، فضلا عن عدم جدية واضعي الميزانية في اكمال انشاء المدن الصناعية .

لقد اثبتت بعض دراسات تفشي الإغراق التجاري في العراق الناجم عن سياسة حرية التجارة ، والتي تُعد من اخطر المشكلات التي يوجهها الاقتصاد الوطني من خلال اغراق الاسواق بالسلع الاجنبية ذات المواصفات الرديئة والاسعار المنخفضة التي اصحبت عقبة كبيرة تعرقل النهوض بالقطاع الصناعي على المستوى العام والخاص(١٤)

رابعا ـ دور المدن الصناعية في تنمية الاقتصاد الوطني.

ان التنمية تعني استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمليات الأنتاجية بهدف تحقيق زيادة في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي(١٥) ، ان التنمية هي مفهوم واسع يشير الى التطور ، ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسية متداخلة مع بعضها البعض، وتشكل جوهر عملية التنمية ، وهذه العناصر قوة الحياة ، والذات ، والحرية(١٦) .

أما التنمية الصناعية فهي تعني الزيادة والتغير الكمي والنوعي في الأنتاج للنشاط الصناعي ،من خلال تحقيق الاستخدام الشامل والكفوء للمقومات الجغرافية المتاحة ، والذي يؤدي الى زيادة في دخول الأفراد ،وبالشكل الذي يساهم في حصول تغيرات واضحة في الهيكل الاقتصادي والأجتماعي، وصولاً الى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة ، أي التكامل في التطور بين المراكز المختلفة ضمن الحيز الجغرافي.

لقد اثبتت الدراسات ان التجمعات الصناعية لها علاقة قوية جداً بالتنمية الاقتصادية وعلى سبيل المثال النمو الاقتصادي في دول شرق آسيا، اذ قدمت النظريات والحجج والأدلة التجريبية حول

تلك العلاقات الايجابية بين التجمعات الصناعية في المدن الصناعية والأداء الاقتصادي في تلك الدول[١٧].

اذ تظهر اهمية المدن الصناعية في التنمية الأقليمية ، لما يواجه العراق من التحديات في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية ، لهذا كان البلاد بحاجة لأنشاء المدن الصناعية ، لما تتمتع من استراتيجيات لتحقيق التنمية ، فضلا عن دورها في استقدام التكنولوجية الصناعية الحديثة في تحقيق التنمية المكانية ضمن الأقليم ، و انعكاسها على طبيعة العلاقات الصناعية وأهميتها في تعزيز دور الأنشطة الصناعية في تحقــيق التنمية المكانية .

١ـ جذب الاستثمارات

ان انشاء التجمعات الصناعية مثل (المدن الصناعية) تعمل على جذب واستقطاب ، المستثمرين المحليين والاجانب ، اذ يتضح هذا الدور من خلال امكانية تلك المدن على جذب واستثمار رؤوس الأموال الكبيرة وخلق فرص عمل ، لاستيعاب الأيدي العاملة الفائضة ، عبر تنوع فرص العمل عبر احتياج المدينة للانشطة الخدمية المتمثلة بالخدمات التعليمية والصحية والتجارية والغذائية ، فضلاً عن استخدام المواد الأولية والتأثيرات الأيجابية للأنشطة الصناعية والعلاقات التشابكية مع الصناعات الاخرى ، علاوة على جذب الشركات الرصينة للعمل التعاون المشترك ، كذلك مساهمة المصارف الاهلية والحكومية كشركات مساهمة في القطاع الصناعة .

٢ـ الجدوى الاقتصادية

تتمتع جميع مشروعات المدن الصناعية في العراق بمعايير ومؤشرات مرضية لاستيفاء متطلبات الجدوى الاقتصادية المقبولة ، اذ يتضح من تحليل الجدوى لمدينة نينوى الصناعية أنموذجا ، من خلال جدول (١٣) يشير الى خلاصة المؤشرات المالية والتجارية للمشروع ، اذ يلاحظ بأن المشروع ذو جدوى اقتصادية إذ يحقق أرباحاً سنوية قدرها (٢٨٧٨٧) مليون دينار عراقي ومدة أسترداد بحدود (٧) سنوات وهي مدة معقولة لمثل هذا النوع من المشاريع ، ويعد المشروع فرصة للقضاء على البطالة إذ سيوظف المشروع حوالي (٧٠٠٠) عاملا .

كما تساهم المدن الصناعية في امتصاص الفائض من الأيدي العاملة في الأقاليم المتخلفة عبر توفير فرص عمل ومن ثم تقليل مخاطر البطالة ، فضلا عن زيادة دخول الأفراد والإنتاج عبر المساهمة في تفعيل دور الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في تلك الأقاليم[١٨].

جدول (١٣)
الجدوى الاقتصادية لمدينة نينوى الصناعية (مليون دينار عراقي) ٢٠٢٠

المؤشرات الاقتصادية	المبلغ
تكلفة الاستثمار	١٨٨٤٩٣
زيادة رأس المال العامل	٣٠٤
تكاليف التشغيل	٣٤٢٨
الاندثارات	٧٤١٢
إجمالي التكاليف	١٠٨٤٠
الإيرادات السنوية	٣٩٤٢٨
الأرباح	٢٨٧٨٧
مدة الاسترداد من نهاية المشروع	٧ سنوات
صافي القيمة	٧٩٢٧٦

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على ، المديرية العامة للتنمية الصناعية https://gdid.gov.iq/index.php.

٣- فرص العمل

اذ من المتوقع ان المدن الصناعية في العراق توفر فرص عمل ، اذ يتبين من جدول (١٤) ان فرص العمل المتوقعة تبلغ (١٦٣١٠٠) فرصة عمل متوزعة على المدن الصناعية في العراق ، اذ احتلت المرتبة الاولى مدينة النهروان الصناعية اذ بلغت (٥٣٠٠٠) فرصة عمل وشكلت نسبة ٣٢,٠٥% من اجمالي فرص العمل المتوقع توفرها المدن الصناعية في العراق ، اما المرتبة الثانية فكانت من حصة مدينة النجف الصناعية اذ بلغت (٣٨٠٠٠) فرصة عمل وشكلت نسبة ٢٣,٠٣% ، في حين شغلت مدينة الانبار الصناعية المرتبة الثالثة اذ بلغت (٣٦٠٠٠) وشكلت نسبة ٢٢,١٦% من اجمالي فرص العمل المتوقع توفرها المدن الصناعية في العراق .

جدول (١٤)
فرص العمل التي توفرها المدن الصناعية

المدن الصناعية	مساحتها بالهكتار	عدد قطع الأراضي الصناعية	عدد فرص العمل المخطط لها	نسبة العمالة
مدينة البصرة الصناعية	٧	٦٩	٢٧٠٠	%١,٦٦
مدينة نينوى الصناعية	١١	١٧٠	٧٠٠٠	%٤,٢٩

مدينة ذي قار الصناعية	٥٠	٩٤٨	٢٦٤٠٠	%١٦,١٨
مدينة الانبار الصناعية	٧٥	١٨٤٧	٣٦٠٠٠	%٢٢,١٦
مدينة النهروان الصناعية	١٦٠	٤٠٠٠	٥٣٠٠٠	%٣٢,٠٥
مدينة النجف الصناعية	١٥٠	٢٠٠٠	٣٨٠٠٠	%٢٣,٠٣
المجموع	٤٥٣	٩٠٣٤	١٦٣١٠٠	%١٠٠

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على جداول،(١)،(٢),(٣),(٤),(٥),(٦),(٧) .

٤ـ استراتيجية الاحلال محل الواردات

وتهدف استراتيجية الاحلال محل الوادرات الى التقليل من الاعتماد على الخارج لاسيما بالنسبة للسلع الاستراتيجية ، كما تسهم المدن الصناعية ، في زيادة الصادرات وتقليل الأعتماد على الاستيرادات من خلال انتاجها محلياً، وتحسين المستوى المعاشي للأفراد ورفع القدرة الشرائية ، فضلا عن تطوير خدمات البنى الارتكازية اذ تتيح التجمعات الصناعية للمنشآت الصناعية والعمال إنشاء بنى تحتية كثيفة وغنية بشكل متناسب مع العديد من الآثار الإيجابية على الميزة التنافسية المحلية. تتمتع المناطق التي تحتوي على بعض أو كل هذه السمات، بفرصة أن تصبح منطلقا مهما لنشاط القيمة المضافة وطاقة تنظيم المشاريع في الاقتصاد لإظهار تأثيرات عوائد متزايدة قوية ناجمة عن هذه التجمعات داخل المدن الصناعية [١٩].

ومن الجدير بالذكر ان المدن الصناعية تعمل على تحقيق وفورات اقتصادية عبر العلاقات الصناعية التشابكية الأمامية والتشابكية الخلفية في المرحلة الأولية ، اذ يتم مشاركة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال التخصص الصناعي والتعاون في العلاقات الصناعية ، فضلا عن مزايا شبكة التسويق المهنية والخدمات الاجتماعية والتعاون بين منشآت التجمعات الصناعية ، لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من اداء دور في تراكم الآثار الاقتصادية[٢٠] .

٥ـ استقدام التكنولوجيا

من ايجابيات المدن الصناعية استقدام التكنولوجيا الصناعية التي تسهم في تنمية القطاع الصناعي ، عبر تطوير الآلات والمكائن وتحقيق زيادة في مستوى الأنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج وخفض تكاليفه ، فضلا عن رفع مستوى دخول الأفراد والمساهمة في تطوير العاملين في القطاع الصناعي[٢١].

كما ان التقدم التكنولوجي ينعكس على تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية ، اذ تعمل على رفع مستوى الانتاجية للانشطة الصناعية وتحسين المستوى المعاشي وينعكس هذا على رفع مستوى دخل الفرد ، هذا يؤدي الى زيادة معدل الادخار الذي بدوره يساهم في رفد الاستثمار ، فضلا عن الآثار التنموية للأنشطة الصناعية في المدن الصناعية ضمن الحيز المكاني ، هو التوسع في مجال التعليم ولاسيما التعليم المهني من أجل مواكبة التطور الصناعي من خلال وجود المعاهد الدراسية ومراكز تدريب المهنية وتطوير الأيدي العاملة ، فضلاً عن توفير خدمات الطاقة

الكهربائية بوصفها من أهم متطلبات الصناعة الحديثة من أجل مواكبة التقدم التكنولوجي الصناعي الحديث.

كما ان المدن الصناعية تتيح فرص الاستثمار الصناعي في البلدان التي تشيد فيها ، لاسيما البلدان النامية التي غالباً ما يكون للسياقات السياسية والاقتصادية دوراً حيوياً في جذب الاستثمارات للتطوير التصنيع الوطني ، ولمتابعة النمو الاقتصادي السريع ، لهذا يجب على الجهات المعنية تشجيع الاستثمار الأجنبي ، لذلك غالباً ما يكون تدخل الدولة في العلاقات السياسية والاقتصادية من أجل الحفاظ على الجانب الامني والاقتصادي ، لا سيما في المراحل الأولى من التصنيع [٢٢].

النتائج

١. تبين من البحث ان العراق يحتوي عدة مدن صناعية تنقسم حسب موقفها من الانجاز حاليا الى المدن الصناعية منجزة مدينة واحدة ، وتحت الانشاء وتبلغ أربع مدن ، والمدن الصناعية المقترحة البالغة اربع مدن ، في حين بلغ عدد المدن الصناعية المخطط لها ثلاث مدن.
٢. اهمية الموقع الجغرافي لمدينة البصرة الصناعية ، بحكم موقعها القريب من الموانئ في جنوب العراق من الممكن ان يسهم في توافر كافة المستلزمات الصناعية المستوردة ، فضلا عن سهولة تصدير السلع المصنعة الفائضة عن الحاجة المحلية مستقبلا ، في حين تقع مدينة الموصل بالقرب من مدينة كركوك وامكانية الاستفادة من مصادر الطاقة المتوفرة وخاصة الغاز الطبيعي ، الاستفادة من الاسواق الاوربية والتركية لكون المحافظة ترتبط بأوربا من خلال الطريق البري الذي يمر عبر تركيا ، فضلا عن ما تمتلك المدن الصناعية الاخرى في العراق من موارد طبيعية وبشرية ، وامكانية تحقيق الموازنة في الاستخدام الامثل والانسب لتلك الموارد.
٣. ستسهم المدن الصناعية في رفع المستوى المعاشي لكثير من الايدي العاملة مما يرفع العبئ الحاصل على وزارة العمل والشؤون الأجتماعية من دفع الاعانات الشهرية بموجب قانون الرعاية الأجتماعية جراء تشغيلهم في المشروع يمكن تعظيم الأرباح مستقبلاً من خلال التوسع في التنمية الصناعية ، علاوة على التوسع في مجال التعليم المهني .
٤. امكانية المدن الصناعية من توفير السلع الصناعية ومتطلبات الضرورية الاستهلاكية لسد الحاجات المحلية وتحقيق الإيرادات المتأتية من الضرائب المؤمل فرضها على السلع الشبيهة المستوردة وتوفير العملة الأجنبية نتيجة الأستغناء عن أستيراد السلع التي سيتم إنتاجها محلياً ، مما سيؤدي الى دعم الأقتصاد الوطني .

٥. يسهم انشاء المدن الصناعية في العراق تطوير البنى التحتية وتحقيق الامني الصناعي وأدخال التكنولوجيا الحديثة وتوطينها لتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية .
٦. كما تواجه المشاريع انشاء المدن الصناعية بعض المعوقات والتحديات السياسية والامنية ، اذ يعد الاستقرار السياسي والامني من اهم محددات الرئيسة للاستثمار الصناعي ، فضلا عن التحديات الاقتصادية .
٧. اولت الحكومة العراقية في الاونة الاخيرة اهتماما كبيرا بالمدن الصناعية عبر اصدار قانون المدن الصناعية الذي شرع من ضمنه تأسيس هيأة المدن الصناعية التي تأخذ على عاتقها بمتابعة اجراءات تشييد المدن الصناعية في كافة انحاء البلاد ، وتسهيل كل التحديات التي تواجه المدن الصناعية في جميع مؤسسات الدولة .

المقترحات

١. اعداد البحوث والتصاميم لتطوير المدن الصناعية في العراق وايجاد مراكز ابحاث صناعية مهمتها تطوير الصناعة .
٢. التخلص من الروتين الممل في التعامل مع المستثمرين بصدد انشاء المشاريع الصناعية ، لاسيما المدن الصناعية ، حصر اجراءات الادارية للمشاريع الصناعية في دائرة محددة او مكتب موحد خاص بأنجاز متطلبات واجازة الاستثمار وفق الانظمة الادارية المرنة.
٣. دراسة الجدوى والتقييم مسبقا للمشاريع الصناعية في المدن الصناعية في العراق ، وذلك لكونها من مستلزمات عملية الاستثمار وضمان نجاحها .
٤. تحسين كفاءة النظام المصرفي في العراق من اجل اقراض وتمويل المشاريع الصناعية وبآلية شفافة وتسهيل الاجراءات الادارية .
٥. تشجيع الاستثمارات بكافة انواعها ونقل وسائل التكنولوجيا لغرض احداث تنمية الصناعية المطلوبة لمواكبة دول العالم في التطور الصناعي وتوسيع قاعدة الانتاجية للصناعة واعطاء فرصة اكبر للقطاع الخاص المحلي والاجنبي لمساهمته في تنمية الموارد الاقتصادية .
٦. منح التسهيلات والامتيازات للمستثمرين لطمأنتهم على استثماراتهم وتشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية للعراق ، بسبب عدم قدرة الرأسمال الوطني على الدخول في الاستثمارات الكبيرة.
٧. دعم الانتاج الصناعي المحلي من خلال توفير المواد الاولية ذات الجودة العالية ، واعفاء مستلزمات الانتاج الصناعي من الرسوم الكمركية ، وحماية الصناعات الوطنية الناشئة بعد تفعيل قوانين حماية المنتج وحماية المستهلك والتعرفة الكمركية.
٨. ضرورة التوجه الحكومي نحو انشاء المزيد من المدن الصناعية في البلاد .

٩. ضرورة توجيه البحوث والدراسات الاكاديمية نحو الفائدة المرجوة من انشاء المدن الصناعية ورفع نتائجها الى الجهات الحكومية المختصة .

الهوامش

(١) عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافية الصناعية ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠١٣، ص٨٥.

(٢) حسين موسى جاسم الأوسي ، النمو الصناعي في محافظتي كربلاء والنجف للمدة ١٩٨٠-١٩٩٧ ، اطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩، ص ٥٥.

(٣) إبراهيم شريف ، جغرافية الصناعة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٣٢.

(٤) عبد الخليل فضيل ، احمد حبيب عبد الرسول ، جغرافية العراق الصناعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العالمي ، ١٩٨٢ ، ص٨٨.

(٥) كفاية عبدالله العلي ، مؤيد حسن قاسم العطيوي ، دور واهمية النقل في تنمية الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة ، مجلة حوليات المنتدى ، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة ، البصرة ، السنة الثانية العدد الثالث عشر ، ٢٠١٧ ، ص ١٩٥-١٩٦.

(٧) محمد ازهر سعيد السماك ،عباس علي التميمي، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، دار بن الاثير للطباعة والنشر،الموصل،١٩٨٧، ص١٠٨.

(٨)جريدة الوقائع العراقية،قانون المدن الصناعية رقم(٢)لسنة٢٠١٩،العدد ٤٥٤٤،السنة ستون،في١٧حزيران ٢٠١٩،ص٣.

(٩) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩، الباب الثاني ، تعداد السكان ، جدول (٦/٢)أ .

(١٠) Zhang Qing , The Research on Influence of Industrial Clusters on Regional Economic Development , School of Business Administration, Shandong University of Finance and Economics, Jinan Shandong,2012.p209.

(١١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائية السنوية ٢٠١٤-٢٠١٦، ص٧.

(١٢) المديرية العامة للتنمية الصناعية https://gdid.gov.iq/index.php.

(١٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائية السنوية ٢٠١٤-٢٠١٦، ص٧.

(١٤) نبيل جعفر عبد الرضا، وزميله ، مناخ الاستثمار في العراق ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة ، البصرة العراق ،٢٠١٥ ، ص٩٢.

(١٥) مؤيد حسن قاسم ، المناطق الصناعية في محافظة البصرة واهميتها الاقتصادية ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد الخامس عشر ، العدد ٢٩ ، ٢٠١٩، ص١٦٨.

(١٦) مؤيد حسن قاسم العطيوي ، الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة وابعادها الاقتصادية ، اطروحة دكتوراة ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٧ ، ص١٨٤.

(١٧)Kindle Berger ,Charles p. Economic Development.2nd Edition , Mc Graw-HiLL Book company ,New York,1965,p8.

(١٨) A.pThirlwall.Growth and development .with special reference to developing economies .Fifth Edition.London,1994,p10.

(١٩) C. Cindy Fan ;Industrial Agglomeration and Development A Survey of Spatial Economic Issues in East Asia and a Statistical Analysis of Chinese Regions ;Department of Geography, University of California–Los Angeles ;Economic Geography 79(3): 2003; p295.

(٢٠)Morgen ,Sant . Industrial Movement and Regional Development, Pergamon press . U.K, 1975,p113.
(21) C. Cindy Fan ;Industrial Agglomeration and Development Spatial Economic Issues in East Asia and a Statistical Analysis of Chinese Regions ;Department of Geography, University of California–Los Angeles ;Economic Geography 79(3): 2003, p297.
(22)Zhang Qing , The Research on Influence of Industrial Clusters on Regional Economic Development , School of Business Administration, Shandong University of Finance and Economics, Jinan Shandong,2012.p207.
(٢٣) حسن محمود علي الحديثي ، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية ، مجلة كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية ، المجلد السابع ، العدد ١ ، ١٩٩٢،ص١٦٠.
(24)HYH-JER CHEN, JYH-JER ROGER KO, and JOHN LAWLER ;Changing Patterns of Industrial Relations in Taiwan;p316 .

المصادر

المصادر العربية

١-إبراهيم شريف ، جغرافية الصناعة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص٣٢.
٢-امجد صباح عبد العالي الاسدي ، الغاز الطبيعي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٠) دراسة تقويمية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، ٢٠١٣، ص٦٧.
٣-حسن محمود علي الحديثي ، التقدم التكنولوجي الصناعي ومستقبل التنمية الإقليمية ، مجلة كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية ، المجلد السابع ، العدد ١ ، ١٩٩٢،ص.١٦٠
٤-جريدة الوقائع العراقية ، قانون المدن الصناعية رقم (٢) لسنة ٢٠١٩ ، العدد ٤٥٤٤، السنة ستون ، في ١٧حزيران ٢٠١٩، ص٣، ١- ٩.
٥-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائية السنوية ٢٠١٤-٢٠١٦.
٦-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩،الباب الرابع عشر ، الحسابات القومية ،جدول (٤/١٤).
٧-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،الاحصائية السنوية ٢٠١٨-٢٠١٩، باب الاول ، الاحوال الطبيعية ،جدول (١/١)أ.
٨-جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، جهاز الاحصاء المركزي ، احصائية السنوية ،٢٠١٨-٢٠١٩ ، الباب الثاني احصاءات السكان والقوى العاملة ،جداول (٧/٢)أ ،(٧/٢) ب ،(٧/٢) ج .
٩-الجامعة العربية ، الخريطة الجيولوجية والمعدنية للوطن العربي ، ٢٠٠٩.
جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، قسم نظم المعلومات الجغرافية ، خريطة العراق الادارية ، ٢٠١٧.
١٠-عبد الخليل فضيل ، احمد حبيب عبد الرسول ، جغرافية العراق الصناعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العالمي ، ١٩٨٢ ، ص.٨٨
١١-شكر محمود جاسم ، صناعة الغاز الطبيعي في العراق الواقع وافاق المستقبل ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ،٢٠٠٤، ص٢١-٢٦.

١٢-عبد الزهرة علي الجنابي ، الجغرافية الصناعية ، مؤسسة دار الصادق الثقافية ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان ، ٢٠١٣، ص٨٥.

١٣-علي حسين خميس، نقل النفط وأثره على التنمية الاقتصادية في محافظة البصرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافي (دراسة في جغرافية النقل)، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ،٢٠١٦، ص٥٨.
١٤-مؤيد حسن قاسم العطيوي ، الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة وابعادها الاقتصادية ، اطروحة دكتوراة ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٧ ،١٨٤.
١٥-مؤيد حسن قاسم ، المناطق الصناعية في محافظة البصرة واهميتها الاقتصادية ، مجلة أبحاث ميسان ، المجلد الخامس عشر ، العدد ٢٩ ،٢٠١٩، ١٤٥-١٧٣.
١٦-محمد ازهر سعيد السماك ،عباس علي التميمي، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، دار بن الاثير للطباعة والنشر،الموصل،١٩٨٧، ص.١٠٨
١٧-كاظم عبد الوهاب حسن الاسدي ، راشد عبد راشد الشريفي ، الخسائر الاقتصادية لحرق الغاز في منشآت شركة غاز الجنوب في محافظة البصرة ، وقائع مؤتمر العلمي الاقتصاد العراقي ملامح الانهيار وفرص الاختيار ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠١٦ ، ص١٤٣، ١٤٩.
١٨-كفاية عبدالله العلي ، مؤيد حسن قاسم العطيوي ، دور واهمية النقل في تنمية الصناعات الكيمياوية في محافظة البصرة ، مجلة حوليات المنتدى ، المنتدى الوطني لابحاث الفكر والثقافة ، البصرة ، السنة الثانية العدد الثالث عشر ، ٢٠١٧ ، ص ١٩٥، ١٩٣-٢٢٤.
١٩-المديرية العامة للتنمية الصناعية https://gdid.gov.iq/index.php
٢٠-نبيل جعفر عبد الرضا، وزميله ، مناخ الاستثمار في العراق ، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة ، البصرة العراق ،٢٠١٥ ، ص٩٢.

المصادر الاجنبية

1- A.pThirlwall.Growth and development .with special reference to developing economies .Fifth Edition.London,1994,p10.
2- C. Cindy Fan ;Industrial Agglomeration and Development A Survey of:(1) Spatial Economic Issues in East Asia and a Statistical Analysis of Chinese Regions ;Department of Geography, University of California–Los Angeles ;Economic Geography 79(3): 2003.295-319.
3- HYH-JER CHEN, JYH-JER ROGER KO, and JOHN LAWLER ;Changing Patterns of Industrial Relations in Taiwan;p316 .
4- Kindle Berger ,Charles p. Economic Development.2nd Edition , Mc Graw-HiLL Book company ,New York,1965,p8.
5- Morgen ,Sant . Industrial Movement and Regional Development, Pergamon press . U.K, 1975,p113.
6- Zhang Qing , The Research on Influence of Industrial Clusters on Regional Economic Development , School of Business Administration, Shandong University of Finance and Economics, Jinan Shandong,2012.p207.

AL MASSADR

1-Ibrahim Sharif, Geography al sanaeiah, calyat al adab, gamat Baghdadmatbat al rsol, Baghdad, 1976, s. 32.
2-Amjad Sabah Abdul-Ali Al-Asadi, al gas al tabeiy fi Iraq (2000-2010), an study, a atrohat dcotorcolyat al darh wa al qtsad, Basra , gamat , 2013, p.67

3-Hassan Mahmoud Ali Al-Hadithi, Technologih al snaeah fi Future of al tnmiyah al glimah , majalt al colleat al talleam - Al-Mustansiriya gamat, al jaesa asabaei, 1, 1992, s.160.

4- Al-Waqi'a Iraqi garedtr, ganwn al moden al sanaeih ragam. (2) fi 2019, ragam. 4544, sant 60, on tmoz 17, 2019, s. 3, 1-9.

5-Jamh, Ministry of Planning, Central Statistical mnathamah, annual statistics 2014-2016.

6- Jmhawreat al iraq, wazart al takh tat , al jahaes al markaesy, 2018-2019, al fassal araba ashar, jadwal(4/14)

7- Jmhawreat al iraq, wazart al takh tat , al jahaes al markaesy 2018-2019, fasal 1, Natural Conditions jadwal (1/1) a.

8- Jmhawreat al iraq, wazart al takh tat , al jahaes al markaesy, 2018-2019 fasal Thnen Population and Labor Force Statistics, Tables (7/2) A, (2/7) B, (2/7) C.

9-The Arab League, The Geological and Mineralogical Map of the Arab World, 2009.

10- Jmhawreat al iraq, wazart al takh tat , al jahaes al markaesy Map of Iraq, 2017.

11-Abd al-Khalil Fadil, Ahmad Habib Abd al-Rasool, sanah Geography fi Iraq, wzart al taleam al ali , 1982, pg. 88.

12-Shukr Mahmoud Jassim, The Natural Gas Industry in Iraq, Reality and Future Prospects, rsalat magster, College adar w agtassat, Basra gamaha, 2004, s. 21-26.

13-Abdul Zahra Ali Al-Janabi, Industrial Geography, Dar Al-Sadiq Cultural Foundation, Safa House for Printing, Publishing and Distribution, First Edition, Amman, 2013.

14-Ali Hussain Khamis, Oil Transport and its Impact on Economic Development in Basra Governorate Using Geographical Information Systems (A Study in Transport Geography), PhD Thesis, College of Education for Human Sciences, University of Basra, 2016.

15-Muayyad Hasan Qasim Al-Ataiwi, Chemical Industries in Basra Governorate and its Economic Dimensions, PhD thesis, Basra University, College of Education for Human Sciences, 2017.

16-Muayyad Hassan Qasim, Industrial Zones in Basra Governorate and their Economic Importance, Maysan Research Journal, Volume Fifteen, Issue 29, 2019, s ,145-173.

17-Muhammad Azhar Saeed Al-Sammak, Abbas Ali Al-Tamimi, Foundations of Geography of Industry and its Applications, Ibn Al-Atheer House for Printing and Publishing, Mosul, 1987, p. 108.

18-Kazem Abd al-Wahhab Hasan al-Asadi, Rashid Abdul Rashid al-khassar al gtassadyah al gas al mahtarg fi sharkt gas al ganwb , , College al darah w algadssad ,2016, s. 143, 149

19-keafaiah Abdullah Al-Ali, Muayad Hassan Qasim Al-Ataiwi, The Role and Importance of Transportation in the Development of Chemical Industries in Basra Governorate, Annals of Al-Muntada Magazine, The National, 2017, S. 195, 193-224.

20-Amadarah al amah al tnmaeah al sanaeaiah://gdid.gov.iq/index.php

21-Nabil Jaafar Abdul-Redha wa colleague, al manakh al mlam al atanmaeah , fi Basra, Iraq, 2015, s.92.

22-A.pThirlwall.Growth and development .with special reference to developing economies .Fifth Edition. London, 1994, s10.

23- C. Cindy Fan; Industrial Agglomeration and Development A Survey of :() Spatial Economic Issues in East Asia and a Statistical Analysis of Chinese Regions; Department of Geography, University of California – Los Angeles; Economic Geography 79 (3): 2003.295 -319.

24-HYH-JER CHEN, JYH-JER ROGER KO, and JOHN LAWLER; Changing Patterns of Industrial Relations in Taiwan; p316.

25- Kindle Berger, Charles p. Economic Development.2nd Edition, Mc Graw-HiLL Book company, New York, 1965, p8.

26-Morgen, Sant. Industrial Movement and Regional Development, Pergamon press. U.K, 1975, p113.

27-Zhang Qing, The Research on Influence of Industrial Clusters on Regional Economic Development, School of Business Administration, Shandong University of Finance and Economics, Jinan Sha ndong, 2012.p207.